

الفصل الرابع

وظائف العلم في العلم الاجتماعية رسالته المنهجية

- الوصف والتفسير
- التنبؤ
- التحكم
- المسلمات المنهجية للعلم
- السببية او العلوية
- الحقيقة
- الاطراد

وظائف العلم في العلوم الاجتماعية ومسلّماته المنهجية



دقـدمة :

من المسلم به أن العلوم طبيعية كانت أو حيوية أو انسانية ، انما تسعى بالدرجة الاولى من خلال تعاملها مع الوقائع أو الظواهر المبحوثة الى الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم .

والعلم حتى يحقق غاياته لابد وأن يكون مرتكزا على منهج علمي قادر على معالجة الظاهرة المبحوثة من خلال تصور أو افتراض تثبت التجربة أو الملاحظة أو الاداة البحثية المستخدمة صحته من عدمها وفق مفهومات ومسلّمات ومبادئ واضحة ، وصولا الى صياغة القوانين والنظريات التي تحكم الظاهرة أو الواقعة محل البحث في حالات تكرارها وعموميتها .

وعلى كل نحن سنحاول أن نلقى بعض الضوء على وظائف العلم في الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم ، مع مراعاة أن عددا غير قليل من فلاسفة العلم وعلمائه لا يفرقون كثيرا بين وظائف العلم ووظائف المنهج العلمي المستخدم ، أو يقصرون مهمة العلم على مجرد الوصف ، أو يرون أن غاية المراد من العلم هو تصنيف الوقائع من أجل التعرف على مختلف العلاقات والدلالات المتعلقة بالوقائع المدروسة ، ومنهم كذلك من يرى أن عملية الوصف هي قدر العلم حاليا ومستقبلا ويرون أن التنبؤ ان هو الا وصفا مستقبليا .

ولكن يوجد من العلماء من يعارض اعتبار الوصف أو التصنيف مهمة أساسية سواء للعلم أو للمنهج ، لأن الوصف عندهم أن هو الا عملية عقلية بسيطة لا بد وأن يستتبعها بالضرورة عمليات أخرى أشد تعقيدا ، ومن هنا فان المنهج العلمى يحتوى آلى جوار الوصف على التصنيف والتسلسل ثم الارتباط ، ويرون أن الوقوف بالعلم أو المنهج العلمى عند مجرد الوصف يجرده من أهم وظائفه فضلا عن أن الوصف فى حد ذاته لا يكفى فى بناء العلم (١) .



الوصف والتفسير :

والوصف فى مفهومه البسيط يعنى وصف الظواهر أو الوقائع المدروسة من خلال الكشف عن مختلف العلاقات التى تحكمها ، باستخدام مختلف البيانات والمعلومات التى توافرت عنها بواسطة المنهج العلمى المستخدم فى دراستها .

والوصف بهذا المفهوم انما يسعى الى الفهم الدقيق لهوية الظاهرة أو الواقعة المبحوثة .

أما التفسير ، فيعنى محاولة الوقوف على الاسباب أو الشروط التى بموجبها حدثت أو تحدث الظواهر أو الوقائع بالصورة التى حدثت عليها ، والتفسير يركز على الوصف الذى يقدم اجابة السؤال .. ماذا تكون الظاهرة المبحوثة ؟ .. لكن التفسير يتجاوز الوصف من خلال .. ماذا ؟ ! الى .. لماذا .. تحدث الظاهرة بالشكل الذى حدثت عليه من خلال الملاحظة أو للتجربة ؟ !

لذلك فكثير من العلماء يرون أن التفسير من أكثر وظائف العلم حيوية، لأنه - أى التفسير - أكثر رقبيا من الناحية العقلية من الوصف ، حيث تكون مهمة الوصف قاصرة على كشف الدلالات الملاحظة فى المعطيات الحسية ، بينما مهمة التفسير أعمق ، لأنه يقوم بكشف الدلالات الأعمق خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات (٢) .

اذن ٠٠ فان مهمة الوصف والتفسير هنا ٠٠ هي ٠٠ الفهم السببي ، لأن العلم الوضعي سواء اكان طبيعيا أو انسانيا ، ليس مجرد علم وصفى أو تصنيفي ، وانما هو علم سببي أو تحليلي يستهدف للبحث في السبب والأسباب التي تؤثر في الظواهر أو الوقائع المبحوثة ، وبحيث تتحدد ادوار كل من الوصف والتصنيف والتفسير على النحو الآتى :

أ - الوصف - يهدف الى استثمار البيانات المجموعة عن الظاهرة المبحوثة حتى يمكن تصويرها في شكل كمي ، أو في « تهيئتها » بحيث يكون من السهل تحديد سماتها العامة .

ب - التصنيف - وخلاله تتم عملية التمييز بين مختلف نماذج الظواهر أو الوقائع محل الدراسة وذلك تمهيدا لاقامة العلاقات بين مختلف المتغيرات حتى يمكن تفسيرها من خلال نظرة عليّة شمولية .

ج - التفسير - ومن خلاله تنطلق المعارف المتوافرة من خلال الوصف والتصنيف نحو حل مشكلة البحث ، أو بمعنى آخر ٠٠ من خلاله يمكن تحديد الأسباب التي لولها ما حدثت الظاهرة بالشكل الذي حدثت عليه ، وللتفسير عملية عقلية أكثر منها حسية ، ومؤدى بالضرورة للم التنبؤ ، وان كان هناك بعض العلماء الذين يرون في التنبؤ احدى صور التفسير ، وعلى كل فان التفسير عملية عقلية تشكل العلية ركيزتها الأساسية ، وبدونها - أي بدون التفسير - يصبح الجهد العلمي المبدول بغير حصاد .

التنبؤ :

يشكل التنبؤ في رأى كثير من العلماء الوظيفة الأساسية للعلم ، بل ويرى كثير منهم أنه لا قيمة لأية معارف يمكن أن يتحصل عليها عن طريق الوصف والتصنيف والتفسير ما لم تكن تهدف الى التنبؤ أو تؤدي اليه .

لكن ما هو التنبؤ ؟ !

التنبؤ لغة هو التكهّن بوقوع أمر ما قبل أن يقع ، أو هو نوع من الحكم المسبق بوقوع أمر ما على صورة معينة ، لكن المفهوم العلمى للتنبؤ يرتكز على وجود **العلة** أو غيابها ، فإذا كانت العلة قائمة من خلال حوادث مشابهة فى الماضى القريب أو البعيد ، فإن التنبؤ بالمستقبل فى وجود العلة يصبح أمرا ممكنا على ضوء الحتمية وغيرها من المسلمات والقوانين .

والتنبؤ فى العلوم الطبيعية والحيوية ، صار اليوم أحد سماتها المميزة، بل وتجاوزته الى الضبط والتحكم وقطعت فى ذلك اشواطاً طويلة ، ولكن السؤال الملاح ٠٠ الذى كان ولا زال يشغل بال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والانسانية ٠٠ والمتمثل فى امكانية قيام **التنبؤ** فى تلك العلوم الانسانية على غرار العلوم الطبيعية ؟ !

وقبل أن نجيب على ذلك السؤال ٠٠ نقرر أن الظواهر المجتمعية هي ظواهر معقدة أو بالغة التعقيد ، فضلا عن اتسامها بالدينامية والذكاء ووضوح الارادة من خلال العديد من التفاعلات والواقف ، الامر الذى يجعل الحتمية أو العلية خصوصاً فى صورتها المجردة أمراً غير ممكن فى النشاطات الانسانية لاسيما تلك التى يحرّكها تراث حضارى أو مكتسبات ثقافية من ذلك النوع الراقى الذى يجعل عملية التنبؤ بما سيكون عليه السلوك مستقبلاً حتى مع توافر نفس الشروط والاسباب فى مواقف سابقة أمراً بالغ الصعوبة على أحسن التقديرات ، وبحيث يصبح **البديل** هو ٠٠ تنبؤ نسبى ٠٠ أو احتمالى .

ولو نحينا رأينا جانبا لوجدنا أنفسنا بين شقى الرعى ٠٠ حيث تتلاطم الآراء وتتصارع أيضا ٠٠ بين مؤمن بقدرة العلوم الاجتماعية على التنبؤ ٠٠ وكافر بتلك القدرة ، والذى لا يعتقد فى امكانية التنبؤ بالنسبة للعلوم الانسانية يرتكز على أن التنبؤ قائم على الضبط ، والضبط غير ممكن فى التعامل مع البشر أو الثقافات لاتسامها بالتغير المستمر .

أما المؤمنون بإمكانية التنبؤ في العلوم الاجتماعية ، فيرتكزون على ان الظواهر الاجتماعية تتفق مع الظواهر الطبيعية في خاصية التكرار والعودة ، صحيح أن تكرار الظواهر الاجتماعية قد يأخذ اشكالا متشابهة وليست متطابقة كالظواهر الطبيعية أو الحيوية ، لكنها تتكرر لو توافرت لها نفس الاسباب أو أسباب قريبة أو مشابهة ، فالثورات تتكرر واشكال مقاومة الاستعمار تتشابه ، كما أن ظواهر البداوة أو التحضر أو الترفيع والتصنيع .. وظواهر أخرى كثيرة غيرها تتكرر وتعود في الكثير من المجتمعات . صحيح أنها لا تأخذ دائما نفس الاشكال لكنها تتكرر والسلام .

ولكن الأمر لا يمنع من القول بأن بعض العلوم الاجتماعية كالنفس والاقتصاد والجريمة قد بلغت درجة عالية من التنبؤ العلمي القائم فعلا على العلمية والضبط ، والذي يكاد يتخذ نفس وسائله في العلوم الطبيعية والحيوية .

ولو عدنا مرة أخرى الى الرأي الذي سبق أن نادينا به والمتمثل في امكانية قيام التنبؤ في العلوم الاجتماعية والانسانية لكن على أساس نسبي أو احتمالي بمعنى :

١ - ان ذلك التنبؤ سيرتكز على أمور اجمالية ، لان التفاصيل الدقيقة غير متوافرة للعلوم الاجتماعية ، وستتشكل صورة ذلك التنبؤ دوما ضمن اطار عام أو خطوط عريضة تغلب عليها النسبية أو الاحتمالية .

٢ - سوف تظل تلك التنبؤات في العلوم الانسانية مصابة بقصر النظر ، وقصر النظر الذي نقصده هنا .. يتعلق بالبعد سواء في الزمن أو في المسافة ، وبحيث لا يصبح في الامكان التنبؤ بحوادث اجتماعية ستقع بعد مائة عام مثلا أو حتى بعد عشرة أو خمسة أعوام ، وذلك راجع لعدم ثبات الظواهر الاجتماعية أو عدم امكانية عزلها فتنبأ بحدوث النتائج بناءا على الاسباب المتوافرة لدينا .

وقد يعترض معترض .. كيف .. وقد صار ممكنا أن نتنبأ مثلا

معبد سكان جمهورية مصر العربية للمائة عام القادمة بناء على معدلات
المواليد والخصوبة والوفاة وما إليها : ١

والرد ٠٠ كل ذلك صحيح ٠٠ ولقد سلمنا سلفا بتقديم بعض العلوم
الاجتماعية فى مجال **التنبؤ** ٠٠ لكن المفاجأة تبقى يوما سيئا مسلطا على
امكانية التنبؤ فى العلوم الاجتماعية قبل العلوم الطبيعية او الحيوية .



التحكم :

التحكم يعنى ببساطة الضبط ، وهو نتيجة منطقية لوظائف العلم
الوصفية والتفسيرية والتنبؤية ، وقد يختلط مفهوم التنبؤ والتحكم لدى بعض
العلماء ، حيث يزور، أننا ما دمنا قادرين على التنبؤ بامكانية تكرار وقوع
الظاهرة بشكل ما اذا ما توافرت **عالات** وقوعها ، فاننا بالتالى نتحكم فى
امكانية ذلك **التكرار** من عدمه ، ولكن قد يكون ذلك التحكم مقبولا من خلال
التجارب العملية التى تركز عليها دراسة الظواهر الطبيعية او الحيوية ،
لكه ليس بالقطع كذلك فى قطاع كبير على الاقل من الظواهر التى تعالجها
العلوم الاجتماعية .

وعليه فان هناك من يرى بأنه ليس من الضروري ان يكون ذلك التحكم
تحكما حقيقيا او واقعا فى كل الظروف او فى جميع الاحوال ، وانما يكفى
ان يكون ذلك التحكم من النوع الفرضى او النظرى اذا ما كان بناء الظاهرة
بصورة عملية امرا غير ممكنا .

وعليه فان **التحكم** من هذا المنطلق يعنى « معالجة الظروف المحددة
للظاهرة التى تحقق تفسيرها معينا للتنبؤ بمسارها ، او تحقق وصفا منضبطا
لكافة الظروف او الشروط ليستبعد ما هو عارض ويبقى على ما هو جوهرى
لائم لهذا الوصف » (٣) .

وعلى كل فان امكانية التحكم او الضبط **تتوقف** اولا وأخيرا على تحديد

مختلف الظروف والعوامل أو المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث الظاهرة بالشكل الذي حدثت أو المتوقع أن تحدث عليه .

كما أننا هنا لسنا في حاجة إلى إعادة التأكيد على أن التحكم هو نتيجة منطقية لكل من الوصف والتفسير ، وأنه يشكل مع التنبؤ للحصاد النهائي للعلم الوضعي طبيعيا كان أو إنسانيا .



المسلمات المنهجية للعلم :

العلم في تحقيقه لوظائفه يركز على عدة مسلمات ، والمسلمة ٠٠ لغة هي البديهية أو الأمر الذي لا يحتاج إلى مناقشة ، والمسلمة لم تكتسب وضعيتها تلك إلا من خلال اتباع منهج علمي للبحث عن مختلف العلاقات بين الظواهر أو الوقائع وصولا للنظام العام الحتمي والمطرود الذي يحكم تلك الظواهر ويسيرها في كل زمان ومكان وفقا لمبدئي العلية والوضعية (٤) .

اذن فالمسلمة اعتقاد استوجبه استحالة قيام الباحث أو العالم بالاحاطة بمختلف وقائع العلم وموضوعاته في كل زمان ومكان .

وكثير من العلماء يربط مستقبل العلم بمدى اعتقاد باحثيه بمسلماته الأساسية وهي الحتمية والاطراد والوضعية والعية ، ولو أننا نؤمن بأن الحتمية تشكل الأساس المحوري الذي تدور حوله باقي المسلمات .

وهن العلماء من يرى أن الحتمية ما هي الا نتيجة للعديد من الافتراضات التي تسبقها وتحدد محتواها بل وتبررها أيضا ، وتمثل تلك الافتراضات في وجود نظام في الطبيعة ، وأن ذلك النظام متكرر للوقوع وأن ذلك التكرار يأخذ شكل الاطراد ، وأن ذلك التكرار الاطرادي محكوم عليه بالعية أو السببية أي بوجود علاقة بين السبب والنتيجة .

وعلى كل نحن سنحاول من خلال فهمنا للحتمية أن نقدم تصورا

للمسلمات التى يشكّل اعتقاد أو ايمان الباحثين بها دورا أساسيا ليس فقط فى تمكين العلم من أداء وظائفه وانما فى التحكم فى مسيرته المستقبلية أيضا ، وذلك على النحو الآتى :

السببية أو العلية :

العلية أو السببية تعنى ببساطة أن كل نتيجة ما ترتبط بسبب ما ، بمجموعة من الاسباب ، اذن لابد حتى نفهم السببية من وجود علة ومعلول ، والعلة هى السبب أو الاسباب التى تفسر حدوث الظاهرة طبيعية كانت أو اجتماعية بالشكل الذى حدثت أو تحدث عليه ، أما المعلول .. فهو النتيجة أو المحصلة المترتبة على وجود علة أو أسباب ما .

والعلاقة بين العلة والمعلول أو بين السبب والنتيجة أشبه ما يكون بالعلاقة ما بين الفعل ورد الفعل ، والمعلول أكثر ارتباطا وتبعية بالعلة ، بمعنى أنه قد يكون هناك سبب بلا نتيجة ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك نتيجة بغير سبب ، لذلك فعلاقة المعلول بالعلة هنا .. هى علاقة حتمية وضرورية .

ولو أن العلة تتوقف هى الاخرى فى انتاجها للنتيجة على شرط أو شروط بعضها ضرورى والبعض الآخر كافى والشرط هو الجبر العام أو العامل المساعد للذى يمكن السبب من أن تكون له نتيجة .

والعلة هنا قد تكون ظاهرة يتولد (*) عنها من خلال الحتمية ظاهرة

(*) أنظر المنهج الوراثى كاحد المناهج التفسيرية فى العلوم الاجتماعية ضمن الفصل

التاسع من هذا الكتاب .

أخرى ، أو قد تكون مجموعة من الظواهر تنشأ عنها ظاهرة أو ظواهر أخرى ، ولكن تبقى هناك دوماً رابطة سببية تجمع بين العلة والمعلول ، وتتميز تلك الرابطة بأنها دائماً فاعلة وشاملة وموضوعية ، وإذا ما فقدت تلك الرابطة فاعليتها وشموليتها وموضوعيتها فقدت بالتالى حتميتها ومن ثم علميتها .

وإذا ما انتقلنا الى مجال الظواهر الاجتماعية أو الانسانية ، فإن العلاقة بين العلة والمعلول قد تختلف الى حد ما ، ليس من حيث طبيعة التزامها بالاحتمية أو بالموضوعية أو الشمولية أو الفاعلية ، ولكن من حيث طبيعة العلية نفسها ، وهذا يعنى تبادل العلية بين السبب والنتيجة ، بمعنى أن مبدأ لكل ظاهرة سببا أو لكل نتيجة سببا ، قد يختلف الى حد ما بحيث تصبح النتيجة فى حد ذاتها سببا ، انطلاقا من مبدأ تبادلية التأثير الذى ييسر الظواهر المجتمعية .

والحقيقة أنه لا يوجد تعارض كبير بين مفهوم العلة والمعلول فى كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية خصوصا بعد أن اصطنعت للعلوم الاجتماعية لنفسها منهجا وضعا للبحث من جهة ، ووفقا للمسلمة التى تقول بالاطراد سواء فى المعرفة أو فى القوانين التى تحكم وتسير مختلف الظواهر .

كما أن الاسباب فى حد ذاتها قد تختلف من حيث قدرتها على التأثير ومحك ذلك النتيجة ذاتها ، فقد يكون هناك سبب رئيسى لحدوث ظاهرة ما لكن توجد بالضرورة الى جواره مجموعة أخرى من الاسباب الفاعلة ، أو المؤثرة فى الظاهرة المبحوثة لكن بدرجة اقل ، والذى يحكم ذلك أو ينم عنه هو التجربة ذاتها أو البحث عن وحول الاسباب المؤدية الى حدوث للظاهرة المجتمعية .

ولكن هل يمكن للعلة والمعلول أن يتبادلا الادوار .. بمعنى هل يمكن للسبب أن يكون نتيجة ، وللنتيجة أن تكون سببا ؟! .. والمعضلة هنا ليست فى تبادلية التأثير ، ولكن فى تبادلية الادوار .. أى أن يكون نفس السبب لنفس النتيجة .. نتيجة لها .. أو هل يمكن أن تكون نفس النتيجة سببا لذات السبب ؟ !

السؤال فلسفى شكلا . لكنه وارد وفى العلوم الاجتماعية والانسانية بالذات ، فقد سبق لنا أن نوهنا الى أن الظواهر الطبيعية هي ظواهر استاتيكية تميل الى الثبات وإلى الاستقرار بعكس الظواهر الاجتماعية أو الانسانية التي هي ظواهر دينامية ليست فقط ميالة الى التغير أو مولعة به ولكنها أيضا فنانة فيه ويمتكنها من ذلك رصيد ضخمة من الخبرات المادية والمعنوية تتمثل فى الثقافة المخترنة عبر مئات السنين ، حيث تمتد الثقافة مختلف الظواهر الانسانية بطاقة هائلة على التبدل والتلون والفجائية وبدرجة ليست كاذبة فقط لجعل النتيجة سببا والسبب نتيجة أو جعل السبب الأقل أهمية هو الأكثر أهمية ، بل وبدرجة كافية للتشكيك فى كل مسلمات العلم وإمكانياته .

لذلك يجب دراسة الظواهر المجتمعية فى سياقها التاريخي وفى ضوء علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الظواهر والوقائع مع الأخذ فى الاعتبار مختلف التغيرات الواردة أو المحتملة وفقا لأقصى معدلات التحكم الممكنة .

ونحن لا نريد نكوصا بالعلوم الاجتماعية يترد بها الى الدعاوى التي نادت زمنا طويلا بأن التعامل من خلال العلوم الاجتماعية يجب أن يكون من منطق النهم لا من منطق التعليل خصوصا لو تبيننا أن منطق الفهم هذا ينهض على أسس تأويلية نابعة عن الإرادة الشعرية للباحثين .

ولو أن هناك اليوم وجهات نظر تدعو الى قيام سببية معدلة تعرف « بالسببية الاجتماعية » ، وهى بالقطع سببية تختلف عن « السببية المادية » المستخدمة فى العلوم الطبيعية ، وهذه السببية المعدلة تدعو الى نوع من المزج بين العلية والتأويل القائم على الفهم ، باعتبار أن مجال التعامل من خلال العلوم الاجتماعية . هو كائن وإعى وديناميكي سواء أكان ذلك الحال نسقا اجتماعيا أو ثقافيا أو تكنولوجيا ، مع عدم اغفال الترابط المعقد لكل تلك الأنساق الأمر الذى يجعل قيام السببية المادية أو الطبيعية أمرا صعبا أو مستحيلا ولا يخفف من وطأته غير اللجوء الى السببية الاجتماعية التي تسعى الى ادخال دل ديناميكية خاصة سواء بالنسق الاجتماعى أو الثقافى أو التكنولوجى ضمن نطاق ما يسمى فى ظل السببية الاجتماعية « بالاطر

السببى الوحيد ، مع العلم بأن خلق الوحدة بين مختلف تلك الديناميكيات هو أمر ضرورى للتمكين للسببية الاجتماعية وفى نطاق ما يسمى « بالتقييم الديناميكي للانساق الاجتماعية » ، ٠٠ (٥) .

ومع التسليم بصعوبة التعليل فى العلوم الاجتماعية الا ان ذلك ليس امرا مستحيلا ، وكما سبق ان اشرنا فان هناك علوما اجتماعية كثيرة قد خطت خطوات واسعة فى هذا المجال ، وحتى يمكن التغلب على تلك للصعوبة الخاصة باستخدام السببية فى العلوم الاجتماعية يجب مراعاة عدة امور منها :

١ - ان العلاقة الجدلية الموجودة بين العلة والمعلول لا يمكن ملاحظتها او فهم التفاعل القائم بين السبب والنتيجة الا من خلال منظور تاريخى او وضع اجتماعى محدد .

٢ - ضرورة الحذر من التعليلات التى تركز على عامل وحيد فى تفسير الظواهر الاجتماعية ، لأن الآراء الاحادية التى ترجع مثلاً حدوث للتغير الاجتماعى الى سبب ودين ايا كان نوعه ، قد ثبت فسادها وعلى النحو الذى سبق لنا ان عالجنه ضمن كتابنا « علم الاجتماع المفهوم والموضوع والمنهج » ، وذلك لانه لا توجد ظاهرة اجتماعية واحدة تعود الى عامل واحد ، كما لا يوجد عامل اوحده يمكن ان يكون سببا فى حدوث ظاهرة بعينها .

٣ - فى ذات الوقت الذى لا يجب فيه قصر التعليل على منطق «الفهم» اللهم الا فيما يتعلق بدراسة القيم او المعايير او الروحانيات ، فى نفس الوقت يجب عدم الجنوح الى المنطق « الامبيريقى » الرافض للتعليل الكلى والداعى الى التعليل الضيق او المحدود وفق المعلومات المتوافرة التى تصف طبيعة العلاقات والابنية والوظائف فى مجال ظاهرى او نسقى محدود ، لأن منطق « التعليل » لا يكتسب فاعليته الا من خلال امكانية التعميم والتكرار ولكن من خلال نفس الظروف والمواقف والنماذج محل الدراسة .

٤ - التعميم الاهوج استنادا على منطق « العلية » هو بالغ الخطورة على حيوية وتقدم العلوم الاجتماعية ، لأن نفس الظاهرة وان كانت متكررة فى مجتمع صناعى وآخر ريفى وثالث بدوى ، لا يمكن ان تكون لها نفس

الاسباب فى كل تلك المجتمعات ، البطالة مثلا فى المجتمع الصناعى تنهض على أسباب مغايرة للبطالة فى المجتمع الريفى أو المجتمع البدوى . . . النتيجة واحدة وهى البطالة . . . ولكن الاسباب المؤدية اليها مختلفة . . . وما يقال عن البطالة . . . يقال عن الانحراف . . . الخ (٦) .

المهم . . . أن التعميم يجب أن يكون بحذر ونابعا عن المعلومات المعطاه عن الظاهرة المبحوثة بعد معالجة تلك المعلومات معالجة منهجية علمية ، ولو أن الوضع هنا قد يكون مختلفا بالنسبة للعلوم الطبيعية حيث يمكن الاعتماد على منطق « التعميم الآلى » ، فى ارجاع نتيجة معينة لسبب أو لمجموعة من الاسباب المحددة فى كل مكان وزمان ما لم تثبت التجربة العملية مستتبلا فساد ذلك التعميم التعليلى .

٥ - التعليقات المستخدمة من طرف العلوم الاجتماعية يجب أن تكون بعيدة قدر الإمكان عن الخصائص الكيفية للظواهر المبحوثة ، وكلما كانت تلك التعليقات كمية أو يمكن صياغتها فى قوانين بعد التأكد من صحتها بالتجربة ، كلما كان ذلك ممكنا . . . كلما كان ادعى الى الاطمئنان على النتائج من جهة ، ودليل علمية العلوم الاجتماعية من جهة أخرى .

وطبعا فان ذلك لن يكون متاحا الا من خلال استخدام الاحصاء واصطلاح الرياضيات كلغة حديثة للعلم طبيعيا كان أو اجتماعيا .

٦ - تلعب العلاقات التبعية بين مختلف التغيرات دورا هاما فى التعويض عن منطق أو مسلمة « التعليل » فى العلوم الاجتماعية فى الوقت الراهن على الأقل ، وترتكز تلك العلاقات التبعية على ما يعرف « بالترباط التابعى » و « الانتظام الميلى » ، والترباط التابعى يعنى ذلك النوع من التغير المتلازم بين علاقيتين ، اذا ما تغيرت الاولى تغيرت الثانية بنفس الشكل والدرجة ، أما علاقة الانتظام الميلى فهى علاقة احتمالية ترجع اتجاه الظاهرة المبحوثة اتجاها دون آخر وعلى صورة كمية أو كيفية معينة .

٧ - الشمولية والعمق يجب أن تكون سمة للبحوث فى العلوم

الاجتماعية . وهذه للشمولية وذلك العمق مما نتيجة طبيعية للاعتماد على التعليقات التاريخية المرتكزة على منطق المقارنة التاريخية ، ومن هنا فان كثيرا من العلماء يرون ان المادة الخام الغزيرة والمتنوعة التي يمكن ان يمدنا بها للتاريخ تصلح - مرحليا على الأقل - للتعويض عن نقص التجريب ، ولكن يجب الا يغيب عن الذهن ان التعليقات التاريخية قد تكون غير صالحة للاستخدام في كل للعلوم الاجتماعية نظرا لطبيعة الاختلاف سواء في وحدة التحليل او في المنهج المستخدم ، لذلك فان كثيرا من العلماء والسياسيين منهم بالذات يرون بعدم جدوى التعليقات التاريخية للتطبيق في علم الاجتماع نظرا لاختلاف مجال الاهتمام بينهما حيث يهتم للتاريخ بالحوادث المفردة والخاصة بينما يهتم الاجتماع بالظواهر العامة والمتكررة (٧) .



الحتمية :

الحتمية تعنى فتاعة العالم او الباحث المسبقة - أى قبل البدء في بحثه أو عمله - بأن العالم الذى يحيط به انما يخضع لحتمية لا تسمح بأى استثناء فيما يتعلق بوقوع الحوادث ، بمعنى أن ما يصدق فى مكان وزمان ما ، انما يصدق بالضرورة فى كل الامكنة والازمنة .

وعلى كل فان الحتمية « كمفهوم » ليست محل اتفاق كل العلماء . فهى عند البعض « أسباب معينة تحدث دوما نفس النتائج » ، ويرى البعض الآخر أن الحتمية ما هى الا « ارتباطا ضروريا يربط بين جميع الحوادث والظواهر فى تعاقب سببى » . (٨) .

وكما اختلف مفهوم الحتمية لدى العلماء ، فان نظرتهم اليها ايضا تختلف فمنهم من يراها مسلمة علمية . أو مبدعا علميا ، أو باعتبارها نظرية فلسفية ، لذلك نجد أنواعا متعددة من **الحتمايات** . . الآلية او العلمية او الموضوعية او الجبرية . . الخ .

(م ٦ - منهجية العلوم الاجتماعية)

ولكن مهما تعددت الحتميات فانها تنهض على الغاء وجود الصدفة مع التأكيد على دور العلية فى الطبيعة والمجتمع .

هذا وقد لقيت « الحتمية » نفس الجدل الذى لقيته « العلية » فى العلوم الاجتماعية ، بمعنى هل فى امكان العلوم الاجتماعية أن تشارك العلوم الطبيعية ايمانها بمبدأ « الحتمية » أم لا ؟ !

ولا نجد هنا جديدا نضيفه الى رأى المعارضين أو المؤيدين سوى أن المجتمع ما هو الا جزء من الطبيعة تنتظمه أنساق وتتجسد ظواهره ووقائمه فى تجليات أو مظاهر مادية يمكن تحديدها ، وما دامت تلك الوقائع والظواهر ممكنة التحديد فانها تقبل « الحتمية » أيضا ، خصوصا وأن تلك الحتمية تنهض على أسباب وقوانين لا تختلف كثيرا عنها فى العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية .

ولكن ما هى القوانين التى تنهض عليها الحتمية ؟ !

للقانون فى مجال العلوم الطبيعية أو غير الفقهية عدة مسميات وعدة أشكال ، وعلى كل فان القانون كاصلاح يعنى « القاعدة الاجبارية والضرورية » واجبارية هنا تعنى أنها ملزمة ، اما ضرورية فتعنى أنها - أى القاعدة - علاقة حيوية وثابتة وتبادلية بين ظاهرة ما وغيرها من الظواهر ، مع العلم بأن ثبات القاعدة هنا هو ثبات من حيث الالتزام وليس الوظيفة ، فكثير من القواعد القانونية عرضة للتبدل المستمر وفقا للظروف المجتمعية التى تمارس فيها الظاهرة القانونية دورها التنظيمى أو التحكمى أو الضبطى .

ولقد تحدث باحثوا العلم وفلاسفته عن العديد من الأنماط والأشكال الخاصة بالقوانين ولكن الذى يعنيننا هنا .. تلك القوانين المرتبطة بالحتمية ونخص منها :

١ - القوانين التى تؤكد وجود العلية ، سواء من خلال تعبيرها عن

العلاقة الثابتة بين السبب والنتيجة ، أو من خلال تأكيدها على أن تواجد ظاهرة من الظواهر انما يرتبط بتواجد ظاهرة أخرى ، أو من خلال تعبيرها عن الترابط الموجود بين ظاهرتين أو أكثر من حيث التغير ، بمعنى أن تكون إحدى الظاهرتين « متغيرا أصليا ، والظاهرة الأخرى « متغيرا تابعا ، وبحيث إذا ما حدث تغير في الأولى كما أو كيفا ، حدث في الثانية تغير مساوئ من حيث الدرجة والنوع .

٢ - القوانين التى تؤكد شروط حدوث العلية ، سواء باعتبارها شروطا كافية أو ضرورية ، ويقصد بقوانين للشرط الكافى ، أن حدوث ظاهرة ما يعد أمرا كافيا لحدوث ظاهرة معينة أخرى ، أما قوانين الشرط الضرورى . فتعنى أنه إذا لم تحدث ظاهرة ما فان هناك ظاهرة أخرى لن تحدث بالضرورة .

٣ - القوانين العامة ، التى تنطبق على كل زمان ومكان أو تسود كل المجتمعات وعلى مختلف حقبات التاريخ ، وهذه القوانين تستمد حتميتها من ثباتها والخصوع الضرورى لها من كافة الظواهر فى كل الظروف وكل الفترات التاريخية منها والحالية والمستقبلية وفى كل الامكنة أيضا .

وتوجد الى جوار أنماط القوانين التى ذكرناها أنماط أخرى عديدة . لكن يبقى السؤال دوما عن إمكانية أن تطبق العلوم الاجتماعية القوانين خلال تعاملها مع الظواهر أو الوقائع الاجتماعية حتى بعيدا عن المماثلة بينها وبين العلوم الطبيعية فى هذا الشأن !!

والرد فى ايجاز .. أن بعضا من العلوم الاجتماعية .. كعلم النفس أو للسكان أو الاقتصاد أو الجريمة ، قد قطع شوطا طويلا فى هذا المضمار لكن يبقى اتسام الظواهر الاجتماعية بالتعقيد والديناميكية عاثقا له وزنه فى سبيل تحقيق تلك الظواهر .

ونكرر ما سبق أن قلناه ، فان تكهيم الظواهر الاجتماعية - أى للتعبير

عنها بصورة كمية - باستخدام لغة الرياضيات والاحصاء بالذات عند التعامل معها قدر المستطاع هو السبيل الوحيد لاستنباط القوانين وتطبيقها في مجال العلوم الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار عدة صعوبات لعل من أهمها :

١ - أن القوانين الاجتماعية لا تتصف بالديناميكية أو العمومية ، وهذا السبب لا يرجع لطبيعة القوانين بقدر ما يرجع لطبيعة الظواهر المجتمعية ذاتها كمجال لتطبيق القوانين .

٢ - القوانين الاجتماعية ذاتها تتسم بالديناميكية وتكرار الاستنباط، أما الديناميكية فتعني الحركة المستمرة في مواجهة التغيرات التي تتسم بها الظواهر الاجتماعية ، أما تكرار الاستنباط ، فيرتبط بأن الظواهر المجتمعية لا يمكن أن تتكرر بصورة متطابقة تماما ، لذلك فإن استنباط القوانين يستدعي متابعة للظاهرة عند التكرار حتى يمكن التعميم فيما بعد .

٣ - ما دامت القوانين الاجتماعية لا تنقسم لا بالاستمرارية ولا بالعمومية ولا بالاستقرار ، فلا بد من المراجعة المستمرة لها وعلى فترات زمنية متقاربة تتناسب مع تلك التغيرات التي تلحق بالظواهر الاجتماعية المبحوثة وفي أماكنها وأزمنتها المتعددة والمتنوعة .

ولكن مع كل تلك الصعوبات أو المصاعب ، تبقى دوما إمكانات تقنين الظواهر المجتمعية ، لأن تلك المصاعب لا تخص العمل في مجال العلوم الاجتماعية وحدها ، وإنما تشاركها في ذلك العلوم الطبيعية والحيوية أيضا، وإلى مطلع على مئات الألوف من التجارب العملية أو الحقلية ليجد بغير غناء كبير أن عددا لا يستهان به من تلك البحوث خصص أصلا لتعديل أو تطوير قوانين قائمة بالفعل وربما للتخلص منها إلى الأبد ، خصوصا وأن العلم وعلى رأسه العلم الطبيعي . علم لانهائي غير ثابت ولا جامد والا فقد أهم خاصية له وهي التنبؤ .

الاطراد :

الاطراد كمسلمة أساسية تعنى ببساطة قناعة للباحث أو رجل العلم مسبقا بأن هناك نوع من الاتصال والاستمرارية بين مختلف الحوادث عبر الزمن ، وأن ذلك الاطراد ما هو الا « انتظام فى الوقوع » لا يسمح بوجود أى شذوذ .

ومسلمة « الاطراد » تعنى أن ما حدث فى الزمان الماضى يمكن أن يحدث حاليا ومستقبلا ، وأن حدث اختلاف أو شذوذ بين ما يحدث حاليا وبين ما حدث فى الماضى ، فذلك لا يشكل عيبا واختلافا أو خلافا على مسلمة الاطراد ، بقدر ما يشكل عيبا فى باحثى العلم الذين ما زالوا غير قادرين على اكتشاف كل الحقائق المتعلقة بأسباب التغير فى العلاقات بين مختلف الظواهر من حيث الشكل أو المضمون .

وعلى كل فان « الاطراد » يعنى أن ما حدث فى الماضى يمكن أن يحدث اليوم أو غدا اذا ما توافرت له نفس الظروف .

وبين الاطراد والحتمية روابط عديدة تنهض على « توقع » حدوث نفس النتائج أو على الأقل نتائج مشابهة اذا ما توافرت نفس الاسباب التى أدت اليها قبلا ، وعليه فان خبرتنا عن طبيعة « للنظام » فى الماضى هى التى تحدد توقعنا لما سيكون عليه الحال اذا سرنا على نفس الدرب فى الحاضر أو المستقبل .

هذا وقد لقيت مسلمة « الاطراد » الكثير من الاعتراضات وأثارت جدلا بين باحثى العلم وفلاسفته ، فمن قائل بأن « الاطراذية » كمسلمة إنما تنهض على منهج تجريبي قادر على البرهنة وإثبات الارتباطات الكلية للامتغية بين الحالات المتطابقة أو المتماثلة وبحيث يدعونا ذلك الى القول ان ما يحدث مرة سوف يحدث كل مرة تحت درجة كافية من تماثل الظروف (٩) .

ومنهم من يرى ان « الاطراد » ان هو الا نتيجة استقرائية نهائية

مستخلصة من تلك الاستقراءات الجزئية . ومن الآراء ما يقوِّس ما قال به أصحاب المنهج التجريبي أو أصحاب الاستقراء العقلانيين ، من حيث اعتبار كل المسلمات ومنها مسلمة الاطراد لونا من « المواضعات » التي تفقد في وضع الفروض التي تؤدي الى التعميم لكي نصل الى التنبؤ السليم (١٠) .

ولو تجاوزنا تلك الخلافات المنهجية او الجدلية حول « الاطراد » كمسلمة من مسلمات العلم الوضعي لاتضح لنا ، أن قيام العلم الوضعي في حد ذاته رهنا بالتسليم المسبق « بالاطراد » كخاصية له او مسلمة من مسلماته ، وذلك لأن التنبؤ والتحكم أو الضبط كأهم وظائف للعلم يرتبطان بصورة أو بأخرى بالاطراد كدليل على ثبات واستقرار الظواهر الطبيعية ، لأن البديل المنطقي للاطراد كمسلمة هو الايمان بدور الصدفة وتلك مرحلة تجاوزها العلم الوضعي منذ زمن طويل .

المصادر والتعليقات

- (١) للاستزادة حول هذه النقطة انظر :
دكتور صلاح قنصوه - فلسفة العلم - مرجع سابق - ص ص ١٤٤ .
١٤٦ .
- (٢) للاستزادة حول الفرق بين الوصف والتفسير انظر :
المصدر للسابق ص ١٤٨ .
- (٣) المصدر السابق ص ١٥٢ .
- (٤) الوضعية هنا تعنى حسية المعرفة ، أى أن المعرفة وسيلتها الملاحظة والتجريب .
- (٥) راجع أفكار « ماكيفر » حول السببية الاجتماعية ضمن كتابه
« السببية الاجتماعية » الذى أصدره عام ١٩٤٢ .
- (٦) راجع فى ذلك :
- دكتور صلاح الفوال - علم الاجتماع - المفهوم والموضوع والمنهج -
مرجع سابق ص ص ٤٧ - ٥٦ .
- (٧) يحاول عدد من فلاسفة العلم المحدثين أن يتجنبوا فكرة العلة والمعلول - بالنسبة لعدد من العلوم الطبيعية على الأقل - حيث يرمي الاتجاه السائد إلى اعتبار أن النظريات العلمية إنما تسعى إلى وصف الارتباطات بين الحوادث دون أن تحاول تفسير العلاقة بينها على أنها علاقة سببية ، والواقع - كما يقرر بفردج - أن فكرة العلة من حيث أنها تنطوى على ضرورة كامنة فإنها تثير صعوبات فلسفية ويمكن التخلي عنها - فى الفيزياء النظرية مثلاً - دون ما ضرر ، حيث لم تعد هناك حاجة لافتراض وجود علاقة بين العلة والمعلول ، وتبعاً لهذا الرأى يكون العلم مقتصرأ على الوصف أى البحث عن الكيفية لا عن السببية .

ويقرر بفردج كذلك أن ذلك الرأي قد ازداد ظهورا بالنسبة الى الفيزياء النظرية بصفة خاصة ، أما في العلوم البيولوجية فلا تزال فكرة العلة والمعلول تستخدم عمليا ، ويستطرد بفردج قائلا ٠٠ لكننا عندما نتحدث عن علة حادث ما ، فاننا في الواقع نفرض في تبسيط موقف معقد ، ذلك أنه على الرغم من اشتراك عدد كبير جدا من العوامل في احداث الحادث ، فاننا عادة نتجاهل تلك العوامل الموجودة بصفة دائمة او شائعة ، أو نسلم بها دون تساؤل ، ونفرد عاملا واحدا ننظر اليه على أنه هو العلة نظرا الى كونه غير عادى أو لأنه يسترعى اهتمامنا لسبب خاص .

ويضرب بفردج مثالا من واقع المعلوم الحيوية ، فيقول أن عالم البكتريا قد يرى أن علة تفشى الطاعون هي الجرثومة التي يجدها في دم ضحاياه ، بينما يرى عالم الحشرات أن علة الطاعون انما تكمن في نوع آخر من حشرات الفرائس « البراغيث » باعتبارها حاملة لتلك الجراثيم وهي بذلك التي تنشر المرض ، وقد تكون لعالم الاوبئة رؤيا ثالثة في علة الطاعون ، عندما يقرر أن القتران بهروبها من السفينة هي التي نقلت المصدوى الى الميناء ومنه الى الناس .

انظر : W.I.B. Beveridge, Op. Cit, PP. 143 — 144.

(٨) هذا التعريف تبناه ويؤيده علماء الاجتماع السوفييت .

(٩) انظر : Cohen and Nagel, An Introduction to Logic and Scientific Method, Harcourt Brace, New York, 1943.

في دكتور صلاح قنصوه - فلسفة العلم - مرجع سابق ص ١٥٦ .

(١٠) للاستزادة حول هذه النقطة انظر المرجع السابق ص ١٥٧

١٥٧ - ١٥٩ .

